

## تضاؤل المنح السعودية يضع اليمن على شفا كارثة اقتصادية

حكومة شرعية و متمردون حوثيون، كلاهما مدمر على تلقي الهبات وإهدارها



شحنة دقيق قد تكون الأخيرة

وعلى الرغم من الصعوبات المالية، يستبعد أن تراجع السعودية إنفاقها العسكري المرتبط بالحرب في اليمن، نظرا لارتباط تلك الحرب بقضية استراتيجية تتعلق بالصراع ضد إيران ذات الأطماع التوسعية لاسيما في اليمن المشرف على ممرات بحرية حيوية تعتبر الرياض أن المساس بها خط أحمر.

المالية من دول الخليج، خاصة من السعودية، فإن أي اضطراب اقتصادي هناك ستكون لديه عواقب كبرى في اليمن". ويضيف "دون قيام أفراد العائلة بإرسال الأموال للأساسيات مثل الطعام والإيجار، فإن المزيد من العائلات ستضطر للاستدانة أو ستقوم بالاستغناء عن وجبات طعام لتغطية نفقاتها".

باوضاع المملكة حيث يواجه العمال الأجانب هناك موجات من التسريح وخفض الرواتب ضمن أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود. ويقول المستشار السياسي لمنظمة أوكسفام في اليمن عبدالواسع محمد لوكالة فرانس برس إنه "مع اعتماد الملايين من اليمنيين على التحويلات

مركزين ماليين يتعاملان مع عملة واحدة، الأول في عدن التي أصبحت عاصمة مؤقتة للحكومة المعترف بها دوليا، والثاني في صنعاء الخاضعة لسيطرة المتطرفين الحوثيين.

ويزيد النزاع الدائر بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية التي يتهمها المجلس بلعب دور الواجهة لحزب الإصلاح التابع لجماعة الإخوان المسلمين من تعقيد الأزمة.

ومؤخرا أقدم المجلس الذي سبق له أن أعلن الإدارة الذاتية في عدن ومناطق جنوب البلاد الواقعة تحت سيطرة قواته، على مصادرة شحنة من العملات النقدية تابعة للبنك المركزي بقيمة نحو 80 مليون دولار. وقال المتحدث باسم المجلس إن الهدف من العملية منع تراجع أكبر للعملة اليمنية. ويواجه المصرف المركزي الخاضع لسيطرة الحكومة إمكانية العمل دون أي أموال.

وأكد مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية في تقرير نشر حديثا أن الخلاف بين الحكومة والانتقالي "خلق ظروفًا سيئة إلى فني السعودية عن تجديد دعمها للاحتياطي الأجنبي". وبحسب المركز فإنه "لا يبدو أن هناك أي مانع دولي آخر مستعد ليحل محل السعودية في تقديم الدعم لليمن، فيما تنفذ المملكة اقتطاعات هائلة من ميزانيتها". وتحذر منظمات غير حكومية مثل أوكسفام من تراجع غير مسبوق للتحويلات المالية إلى اليمن، وهو شريان حياة رئيسي للملايين بينما الحكومة غير قادرة على دفع الرواتب.

وتقول أوكسفام إن مقدمي خدمات تحويل الأموال النقدية في ست محافظات يمنية شهدوا تراجعًا للتحويلات بأكثر من 80 في المئة خلال الفترة ما بين يناير وأبريل الماضيين.

وسبب التراجع تآثر 1.6 مليون يمني يعملون في السعودية وكانوا يمثلون المصدر الرئيسي للتحويلات المالية،

المملكة العربية السعودية التي أرفقت طيلة السنوات الماضية مجهودها الحربي ضد المتطرفين الحوثيين المواليين لإيران في اليمن، بمجهود اقتصادي ومالي موازن دعما للأوضاع الاجتماعية والإنسانية في البلد العربي الأفقر، باتت مضطرة لملامة إنفاقها العام مع مقتضيات أزمة كورونا وتراجع أسعار النفط، الأمر الذي يؤثر على مستوى مساعداتها ومنحها لليمن الذي سيكون خلال الفترة القادمة إزاء كارثة تتجاوز تبعاتها قدرات حكومته الشرعية وسلطة الأمر الواقع التي يفرضها المتمردون الحوثيون المدمر أصلا على تلقي الهبات والمساعدات وإهدارها.

الرياض - ترسيم في اليمن ملامح أزمة اقتصادية غير مسبوقة ترتقي إلى مرتبة "الكارثة"، ليس فقط بسبب الحرب الدائرة في البلد منذ قرابة الست سنوات، ولكن بسبب تضاؤل موارد الممولين الخارجيين وأبرز مقدمي المساعدات للبلد جراء تآثر اقتصادياتهم بجائحة كورونا وتراجع أسعار النفط وفي مقدمة هؤلاء المملكة العربية السعودية.

وما يجعل انتقال أزمة الممولين الخارجيين إلى الداخل اليمني أمرا أليبا، هو تعويل أبرز طرفين ممسكين بزمام السلطة في البلد: الحكومة الشرعية والمتطرفين الحوثيين، بشكل كامل على المساعدات الخارجية التي كان لها أثر فعلي في تنشيط الدورة الاقتصادية المتهاكلة وتحسين الأوضاع الاجتماعية، لكن بشكل محدود بسبب سوء التصرف في تلك المساعدات وإهدار أجزاء منها وذلك في انعكاس للفساد المستشري لدى الطرفين المتضادين.

## من المستبعد أن تراجع السعودية إنفاقها العسكري الضروري لمواجهة التوسع الإيراني جنوبي شبه الجزيرة العربية

كذلك يؤثر تباطؤ الأنشطة الاقتصادية في السعودية وتراجع مواردها المالية بشكل كبير على تحويلات اليمنيين العاملين في المملكة إلى بلدهم، ما يدفع أسرهم إلى حافة الفقر المدقع الذي تعجز معه تلك الأسر عن توفير أبسط ضرورات الحياة من مأكول ومشرب للسعودي، حصلت الأمم وورد في تقرير لوكالة فرانس برس أن السعودية أنفقت عشرات المليارات من الدولارات لدعم اليمن أفقر دولة في العالم العربي على شكل مساعدات إنسانية وإعانات من الوقود بالإضافة إلى إبداعات مالية في المصرف المركزي اليمني ودعم العملة المحلية.

ويعد تآثر أسعار النفط الصدمة المزبوجة من انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى فايروس كورونا، يقول مراقبون إن المملكة لا يبدو أنها قادرة على تقديم الدعم ذاته لليمن حتى مع استمرار الإنفاق العسكري الضروري لمواصلة التحالف العسكري،

## التحالف العربي يعلن وقفا شاملا لإطلاق النار بجنوب اليمن

الإخوان المخترقة للشرعية محاولتها فرض سيطرتها على مناطق جنوب اليمن كمر واقع باستخدام الاتفاق ذاته. وطالب التحالف في بيانه "إعادة الأوضاع إلى طبيعتها في جزيرة سقطرى ووقف إطلاق النار في أبين وتجنب التصعيد في كل المحافظات اليمنية بما في ذلك التصعيد الإعلامي". ولفت إلى أن "التحالف سيقيم بنشر مراقبين على الأرض في أبين لمراقبة وقف إطلاق النار الشامل وفصل القوات".

ونقلته وكالة الأنباء السعودية الرسمية، أنه تقرر عقد اجتماع بين الجانبين في المملكة. وذكر أن الاجتماع "سيبحث المضي قدما في تنفيذ اتفاق الرياض بشكل عاجل". وفي نوفمبر الماضي وقعت الحكومة والمجلس الانتقالي اتفاقا عُرف بـ"اتفاق الرياض" يتضمن 29 بندا لمعالجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية في الجنوب، غير أن تنفيذه لم يتم على أرض الواقع بسبب مواصلة جماعة

منصور هادي، استكمال السيطرة على المحافظات. وأفضت المواجهات إلى وقف تقدم قوات الإخوان في أبين، وإلى سيطرة قوات المجلس على سقطرى وسط ترحيب شعبي من قبل سكانها. وأشار بيان للتحالف العربي إلى أن خطوة القبول بوقف إطلاق النار جاءت في ضوء التطورات الأخيرة في جزيرة سقطرى ومحافظة أبين. وأوضح المتحدث باسم التحالف، العقيد تركي المالكي، في البيان الذي

الرياض - أعلن التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن الإثنين، استجابة الحكومة المعترف بها دوليا والمجلس الانتقالي الجنوبي لطلب التحالف ووقفا شاملا لإطلاق النار بين الطرفين. وجاء ذلك بعد موجة من التصعيد شهدتها مؤخرا محافظتا أبين بجنوب اليمن وأرخبييل سقطرى ببحر العرب، حيث أعلن المجلس تصديده لمحاولة القوات التابعة لحزب الإصلاح الإخواني، وهي قوات منضوية تحت لواء الشرعية بقيادة الرئيس عبدربه

## أربيل المفلسة تبحث عن حلول لدى بغداد المأزومة

الاتحادية بالإضافة إلى التبعات المالية والاقتصادية لنفسي فايروس كورونا وتراجع أسعار النفط". وأشارت حكومة إقليم إلى أن الاستقطاع "إجراء مؤقت ويطبق فقط على الراتب الحالي".



مسرور البارزاني مستعدون لحل جميع المشاكل مع بغداد بشكل جذري

ويثير بحث حكومة إقليم كردستان عن حلول لازمة المالية لدى الحكومة الاتحادية الأسئلة عن النتائج المرجوة من ذلك بالنظر إلى أن حكومة بغداد تعاني حدة أزمة مالية قد تعجز معها عن دفع رواتب الموظفين والمتقاعدين. وتشكل صادرات العراق النفطية نسبة 98 في المئة من تدفقات العملة الأجنبية إلى البلاد، حيث يشكل النفط 45 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و93 في المئة من إيرادات الموازنة العامة. وخسر العراق 11 مليار دولار من عائدات بيع النفط لأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بسبب تراجع أسعار النفط فضلا عن الخسائر الأخرى الناتجة عن جائحة كورونا.

عادل عبدالمهدي، قطع رواتب موظفي كردستان، بعدما اتهمت الإقليم بعدم الالتزام باتفاق تسليم 250 ألف برميل من النفط يوميا إلى شركة سومو الملوكية لبغداد، وهو ما نفت أربيل صحته. ووافقت حكومة الكاظمي الشهر الماضي على إطلاق رواتب شهر واحد لموظفي الإقليم، ورهنت صرفها بشكل منتظم بتوصل بغداد وأربيل إلى اتفاق بشأن ملف النفط وحصص الإقليم من الموازنة الاتحادية.

وكان إقليم كردستان داعما رئيسيا لتولي الكاظمي رئاسة الحكومة العراقية، الأمر الذي قد يساهم في ردم الفجوات بين بغداد وأربيل، ويهيئ الأجواء للتوصل إلى اتفاقات. وتحت تأثير الأزمة المالية أعلنت حكومة الإقليم الأحد استقطاع 21 في المئة من رواتب الموظفين العاملين في القطاع الحكومي كإجراء مؤقت. وقالت الحكومة في بيان إنها قررت صرف 79 في المئة من الرواتب والمخصصات لموظفي القطاع العام. وأضافت أنه سيتم استقطاع نسبة 21 في المئة من الرواتب والمخصصات. وأرجعت ذلك إلى "العجز المالي الذي يعاني منه الإقليم نتيجة تأخر إرسال جزء من حصة الإقليم من قبل الحكومة

بهدف التوصل إلى اتفاق يضمن تأمين مستحقات وحقوق الإقليم الدستورية. وقال البارزاني خلال الاجتماع "نحن مستعدون لحل جميع المشاكل مع بغداد بشكل جذري، والإيفاء بالتزاماتنا مقابل تأمين حقوقنا الدستورية، والوصول إلى اتفاق شامل يرضي الطرفين ويحدد حقوق والتزامات كل منهما".

وأكد أن "حسم المشاكل بين الجانبين يصب في مصلحة جميع العراقيين، وعامل مهم لاستتباب الاستقرار في المنطقة". وخلص الاجتماع، وفق البيان ذاته، إلى إرسال وفد رفيع المستوى إلى بغداد برئاسة نائب رئيس حكومة إقليم كردستان قويد الطالباني الثلاثاء لاستئناف المباحثات لحل المشاكل العالقة. وعلى الرغم من أن أول ما يتبادر إلى الذهن بشأن الملفات العالقة، هو ملف المناطق المتنازع عليها بين المركز والإقليم، إلا أنه من المستبعد أن يتم طرح تلك القضية الشائكة والمزمنة الآن، بينما الأولوية للملف المالي وإدارة الثروة النفطية وتقسيم إيراداتها. وفي أربيل الماضي، قررت الحكومة العراقية السابقة برئاسة

وورد الإثنين في بيان صدر عقب إشراف البارزاني على اجتماع خاص بالمباحثات بين بغداد وأربيل بمشاركة نائبه قويد الطالباني، وأعضاء الوفد المفاوض مع الحكومة الاتحادية، أن الاجتماع بحث آخر نتائج المحادثات مع الحكومة المركزية وسبل حسم المشاكل العالقة بين الجانبين،

ولا ترى حكومة الإقليم من حل سوى الاستئجاب بحكومة بغداد المركزية رغم أنها غارقة بدورها في أزمة مالية حادة. وأعلن رئيس حكومة إقليم مسرور البارزاني الإثنين استعداد حكومته لحل الخلافات جذريا مع بغداد، ومن ضمنها قضية عوائد النفط.



في انتظار نهاية الأزمة

بغداد - تبدي قيادة إقليم كردستان العراق حرصا واضحا على تحسين العلاقة ورفع مستوى الوفاق مع الحكومة المركزية العراقية، وذلك بدفع من الأزمة المالية الشائكة التي يعيشها الإقليم، ووصلت حد عجزه عن دفع رواتب موظفيه كاملة وهو الخط الأحمر التي قد يثير تجاوزه حفيظة سكانه ويفجر غضبهم واحتجاجهم في الشارع على غرار ما حدث قبل سنوات قليلة.

ويرتبط الإقليم ماليا بالدولة المركزية التي تخصص له قسما من ميزانيتها العامة، قبل أن تتفجر الخلافات بشأن حجم تلك النسبة التي كانت تساوي 17 في المئة ووقع تخفيضها بسبب احتفاظ الإقليم بعوائد بيع النفط المستخرج من الحقول الواقعة ضمن مجاله، بينما تنص القوانين على تسليم النفط للدولة الاتحادية التي تخصص وحدها بتسوية.

ولا تسلم سلطات الإقليم التي يسيطر عليها بشكل أساسي الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود البارزاني وأفراد أسرته، من اتهامات الفساد وهدر الأموال العامة، وهي اتهامات تتجدد وتتصاعد في أوقات الأزمات على غرار الأزمة الحالية.